

فَتْحُ الْمُعِينِ فِي

الزَّامِ مَنْ خَالَفَ الرَّسُولَ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصَدَّ فَإِنَّهُ
لَتَهْمُهُ بَأَنَّهُ لَمْ يُكْمَلِ الدِّينَ

تَأليف:

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله ونفعنا

فَتْحُ الْمُعِينِ فِي

إِلْزَامِ مَنْ خَالَفَ الرَّسُولَ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْدَقِيهِ
لِتَهْمَهُ بِأَنَّهُ لَمْ يُكْمَلِ الدِّينَ

حُقوقُ الطبعِ مَحفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤



مكتبة

أَهْلِ الْحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

فَتْحُ الْمُعِينِ فِي

الزَّامِ مَنْ خَالَفَ الرَّسُولَ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصَدَّ فَإِنَّهُ
لَتَهْمُهُ بِأَنَّهُ لَمْ يُكْمَلِ الدِّينَ

تأليف:

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله ورحمته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا، وَحِفْظًا، وَفَهْمًا
الْمُقَدِّمَةُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَرَ عِبَادَهُ بِالتَّقْوَى فِي الدِّينِ، لِيَكُونَ أَدَاؤُهُمْ عَلَيَّ وَفْقَ شَرْعِهِ
الْمُيَبِّنِ.

* وَذَمَّ اللَّهُ الْإِعْرَاصَ عَنِ الْحَقِّ؛ تَعَلُّمًا، وَعَمَلًا، وَوَصَفَ أَرْبَابَهُ؛ بِأَنَّهُمْ كَالْأَنْعَامِ،
أَوْ أَضَلُّ سَبِيلًا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤].
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف:
١٧٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤].
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٦٠].
وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا
يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ).^(١)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٧١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٣٧)، وَابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ فِي «الْعِلْمِ
وَالْحِلْمِ» (ص ١٠٤)، وَأَحْمَدٌ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٩٤)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٩٠٠)، وَابْنُ مَاجَةَ
فِي «سُنَنِهِ» (٢٢٠)، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْعِلْمِ» (ص ٥١).

* فَكَمْ فَاتَ الْجَاهِلَ الرَّاهِبَ مِنْ خَيْرٍ وَفَيْرٍ، وَكَمْ أَوْثَقَ نَفْسَهُ بِالْأَصْرَارِ،
وَالْأَغْلَالِ، وَأَوْدَى بِهَا فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ.

* وَاللَّهُ تَعَالَى شَرَعَ لِعِبَادِهِ تَعْلِيمَ الْعِلْمِ، وَجَعَلَهُ مِنْ أَصُولِ الْإِسْلَامِ.
وَأَوْجَبَ مَسَائِلَ الْعِلْمِ مَا احْتَجَّ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ مِنْ إِقَامَةِ دِينِهِ، وَأَحْكَامِ عُبُودِيَّتِهِ
سُبْحَانَهُ، وَفَرَائِضِهِ عَلَيْهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزُّمَرُ: ٩].
وَعَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (الْعِلْمُ نُورٌ يَجْعَلُهُ اللَّهُ حَيْثُ يَشَاءُ). وَفِي
رِوَايَةٍ: (الْعِلْمُ نُورٌ يَهْدِي اللَّهُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنَّمَا الْعِلْمُ نُورٌ يَجْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى
فِي الْقَلْبِ).^(١)

قُلْتُ: فَمَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا أَعْطَاهُ مِنْ ذَلِكَ النُّورِ.
* وَالْعِلْمُ الَّذِي فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُتَّبَعَ، فَإِنَّمَا هُوَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَمَا جَاءَ عَنِ
الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْأُمَّةِ بِإِحْسَانٍ.

(١) أنثر صحيح.

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٦ ص ٣١٩)، وَأَبُو عَمْرٍو ابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٩٤)، وَابْنُ
وَهْبٍ فِي «الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٧٥٨-جامع العلم)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١٠ ص ٣١٨٠)،
وَالرَّامَهُرْمُزِيُّ فِي «الْمُحَدَّثَاتِ الْفَاصِلِ» (ص ٧٥٥)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ٣٨)، وَالْخَطِيبُ فِي
«الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (ج ٢ ص ٢٥٣)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمُوْطَأِ» (ص ٨٨)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي
«جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٧٥٧)، وَالْقَاضِي عِيَاضُ فِي «الْإِلْمَاعِ» (ص ٢١٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَيَكُونُ تَأْوِيلُ؛ قَوْلِهِ: «نُورٌ»؛ يُرِيدُ بِهِ فَهَمَ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةَ مَعَانِيهِ^(١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٤٣١): (مِنْ

بَرَكَةِ الْعِلْمِ وَأَدَابِهِ: الْإِنْصَافُ فِيهِ، وَمَنْ لَمْ يُنْصَفْ لَمْ يَفْهَمْ، وَلَمْ يَتَفَهَّمْ). اهـ

* فَكَانَ لِزَامًا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ: أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنْ أَحْكَامِهِ مَا يَكُونُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ أَمْرِ

دِينِهِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

* وَهَذِهِ رِسَالَةٌ لَطِيفَةٌ مُخْتَصِرَةٌ، مَشْفُوعَةٌ بِالذَّلَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ النَّقْلِيَّةِ الْأَثَرِيَّةِ فِي

مَسْأَلَةٍ: إِحْدَاثِ الْمُبْتَدِعِ فِي الدِّينِ، وَأَنَّ الْإِسْلَامَ لَمْ يَتَمَّ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ.

* هَذَا وَأَسْأَلَ اللَّهَ الْعَظِيمَ: أَنْ يَجْعَلَنَا مِمَّنْ يَعْمَلُ لِرِضَاهُ، وَعَلَى مَنْهَجِ رَسُولِهِ ﷺ،

وَأَنْ يُجَنِّبَنَا الْفِتْنََ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَهُوَ وَلِيُّ ذَلِكَ، وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيُّ

(١) انظر: «تفسير القرآن» لابن كثير (ج ٦ ص ٣٠٨)، و«جامع البيان» للطبري (ج ٥ ص ٥٧٨)، و«فتح القدير»

للشوكاني (ج ١ ص ٢٨٩).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَنْ اعْتَصَمَ بِحَبْلِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَدْ نَجَا

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، لَمْ يَمُتْ حَتَّى آتَى بَيَانَ جَمِيعِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي
أَمْرِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا، وَهَذَا لِمَا مُخَالَفَ عَلَيْهِ: مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ.

♦ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ: فَالْمُبْتَدِعُ إِنَّمَا مَحْصُولُ: قَوْلِهِ بِلِسَانِ حَالِهِ، أَوْ مَقَالِهِ: إِنَّ
الشَّرِيعَةَ لَمْ تَتِمَّ، وَأَنَّهُ بَقِيَ مِنْهَا أَشْيَاءٌ، يَجِبُ، أَوْ يُسْتَحَبُّ اسْتِدْرَاكُهَا.

♦ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُعْتَقِدًا بِكَمَالِهَا، وَتَمَامِهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، لَمْ يَبْتَدِعْ، وَلَا اسْتَدْرَكَ
عَلَيْهَا، وَقَائِلُ هَذَا ضَالٌّ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ: أَنَّ رَدَّ الْأَحَادِيثِ، عَلَى طَرِيقَةِ: «أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ»، هُوَ

طَعْنٌ فِي الرَّسُولِ ﷺ، وَرَدُّ الْأَثَارِ، هُوَ طَعْنٌ فِي الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَفِي التَّابِعِينَ لَهُمْ
بِإِحْسَانٍ.

* وَالطَّعْنُ فِي الْفِتَاوَى الَّتِي وَافَقَتِ الْأَحَادِيثَ، وَالْأَثَارَ فِي الدِّينِ، هُوَ طَعْنٌ فِي

أُئِمَّةِ الْإِسْلَامِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَهَذَا الطَّاعِنُ يُعْتَبَرُ مَتَّهِمًا فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا نَشْكُ فِي أَنَّهُ
صَاحِبُ هَوَى، بَلْ هُوَ مُبْتَدِعٌ فِي الدِّينِ. ^(١)

(١) وَالْمَفْرُوضُ عَلَى: «الْمُبْتَدِعِ»، أَنْ يَحْتَرِمَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ؛ لِأَنَّهَا صَدَرَتْ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ.

* وَجِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوقَّرَ هَذِهِ الْأَثَارَ؛ لِأَنَّهَا صَدَرَتْ مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ.

* وَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُعْظَمَ إِجْمَاعُهُمْ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

* وَيَحْتَرِمُ فِتَاوَى أُئِمَّةِ الْإِسْلَامِ فِي هَذَا الشَّانِ، لَكِنَّهُ أَبِي إِلَّا النَّفْرَةَ مِنَ النُّورِ، إِلَى الضَّلَالِ، فَهَلْكَ وَلَا بُدَّ.

وَأَنْظُرْ: «شَرْحُ السُّنَّةِ» لِلشَّيْخِ الْفُوزَانَ (ص ٤٢٤).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِنَهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ١٨): (إِنْ أَوَّلَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، هُمْ: الَّذِينَ قَامُوا بِالدِّينِ، تَصَدِيقًا وَعِلْمًا، وَعَمَلًا وَتَبْلِيغًا، فَالطَّعَنُ فِيهِمْ: طَعَنٌ فِي الدِّينِ). اهـ.

* فَالزَّمَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ، مَنْ طَعَنَ فِي الصَّحَابَةِ وَأَثَارِهِمْ، بِالْإِنْكَارِ، أَوْ بَرْدٍ، فَإِنَّهُ: طَعَنٌ فِي الدِّينِ.^(١)

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٤ ص ٤٢٩): (الْقَدْحُ فِي خَيْرِ الْقُرُونِ الَّذِينَ صَحَبُوا الرَّسُولَ ﷺ، قَدَحٌ فِيهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ١١٢): (وَإِذَا سَمِعْتَ الرَّجُلَ: يَطْعَنُ عَلَى الْأَثَارِ، أَوْ يَرُدُّ الْأَثَارَ، أَوْ يُرِيدُ غَيْرَ الْأَثَارِ، فَاتَّهَمَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَلَا تَشْكُ؛ أَنَّهُ: صَاحِبُ هَوَى: مُبْتَدِعٌ). اهـ.

فَقَوْلُهُ: (فَاتَّهَمَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَلَا تَشْكُ؛ أَنَّهُ: صَاحِبُ هَوَى: مُبْتَدِعٌ)؛ فَالزَّمَّهُ التَّهْمَةَ فِي الْإِسْلَامِ، بِمَجَرَّدِ أَنَّهُ رَدَّ الْأَثَارَ، وَلَا يُرِيدُ الْأَثَارَ.

* وَهَذَا الَّذِي وَقَعَ فِيهِ: «الْمُبْتَدِعُ» الصَّائِلُ، حَيْثُ رَدَّ أَحَادِيثَ الرَّسُولِ ﷺ، وَلَا يُرِيدُ أَثَارَ الصَّحَابَةِ رَحِمَهُمُ اللهُ، وَلَا أَثَارَ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ: وَهَذَا هُوَ الْهَوَى الْمُهْلِكُ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

(١) وَأَنْظُرْ: «الصَّارِمَ الْمَسْئُولَ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ص ٥٨٥).

قُلْتُ: وَ«الْمُبْتَدِعُ» هَذَا، قَدْ رَدَّ الْأَثَارَ، وَهَذَا مِنَ الْقَدْحِ فِيهَا، فَوَقَعَ فِي «الضَّلَالِ»، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ!.

قُلْتُ: وَالْمَخْفِيُّ أَعْظَمُ فِي هَذَا الْمُبْتَدِعِ، وَقَدْ فَصَحَ اللَّهُ تَعَالَى، هَذَا الْمُبْطَلِ
لِلشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ١٢٠): (وَإِذَا ظَهَرَ لَكَ مِنْ
إِنْسَانٍ شَيْءٌ مِنَ الْبِدْعِ، فَاحْذَرُهُ؛ فَإِنَّ الَّذِي أَخْفَى عَنْكَ: أَكْثَرُ مِمَّا أَظْهَرَ). اهـ.
قُلْتُ: فَلَمْ يَأْخُذْ عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، مَعَ وُجُودِ آثَارِهِمْ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ وَاضِحَةً،
وَهُوَ يَعْلَمُ ذَلِكَ، فَهَذَا بِمُجَرَّدِ إِعْرَاضِهِ عَنِ آثَارِهِمْ، تَتَّهَمُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَهُوَ مُلْزَمٌ
بِهَا.

وَعَنِ ابْنِ الْمَاجِشُونَ قَالَ: قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رحمته الله: (مَنْ أَحَدَثَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ
الْيَوْمَ شَيْئًا، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَلْفُهَا، فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: حَانَ الرَّسَالَةَ، لِأَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى يَقُولُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ
الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [الْمَائِدَةُ: ٣]؛ فَمَا لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ دِينًا، لَا يَكُونُ الْيَوْمَ دِينًا).^(١)

(١) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» (ج ٢ ص ٢٢٥).
وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ١ ص ٦٢)، وَ(ج ٢ ص ٦٢)، وَالْمَكِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْفُرُوقِ» (ج ٤
ص ٢٢٥).

وَالْأَثَرُ فِي «الْإِمَامِ مَالِكٍ مُفَسَّرًا» (ص ١٦٨).

* فَجَعَلَ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ الَّذِي يُحَدِّثُ بِفِقْهِ، لَمْ يَثْبُتْ فِي الْكِتَابِ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ: خَانَ الرَّسَالََةَ، وَخَانَ الدِّينَ، وَحَاشَاهُ ﷺ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ. (١)

قَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِئِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ١ ص ٦١): (وَتَبَّتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، لَمْ يَمُتْ حَتَّى آتَى بَيَانَ جَمِيعِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي أَمْرِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا، وَهَذَا لَا مُخَالَفَ عَلَيْهِ: مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ.

* فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ: فَالْمُبْتَدِعُ إِنَّمَا مَحْضُورٌ: قَوْلُهُ بِلِسَانِ حَالِهِ، أَوْ مَقَالِهِ: إِنَّ الشَّرِيعَةَ لَمْ تَتِمَّ، وَأَنَّهُ بَقِيَ مِنْهَا أَشْيَاءٌ، يَجِبُ، أَوْ يُسْتَحَبُّ اسْتِدْرَاكُهَا. * لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُعْتَقِدًا لِكَمَالِهَا، وَتَمَامِهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، لَمْ يَبْتَدِعْ، وَلَا اسْتَدْرَكَ عَلَيْهَا، وَقَائِلٌ هَذَا ضَالٌّ عَنِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ). اهـ.

قُلْتُ: حَتَّى الَّذِي يُفْتِي بِالتَّقْلِيدِ فِي الدِّينِ، فَهَذَا يُعْتَبَرُ أَنَّهُ اسْتَدْرَكَ عَلَى الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ بِلِسَانِ حَالِهِ، أَوْ مَقَالِهِ؛ إِنَّ الشَّرِيعَةَ الْمُطَهَّرَةَ لَمْ تَكْمُلْ بَعْدُ، وَبَقِيَتْ مِنْهَا أَشْيَاءٌ لَمْ تَتِمَّ، نُلْزِمُهُ بِذَلِكَ. (١)

(١) قُلْتُ: فَأَرَادَ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنْ يُلْزَمَ هَذَا الْمُحَدِّثَ، بِقَوْلِهِ هَذَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَانَ الرَّسَالََةَ، فَنَحْنُ نُلْزِمُهُ بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ لَهُ أَحَدٌ أَنْ يُفْتِيَ بِالْبَاطِلِ فِي الدِّينِ.

(٢) وَانظُرْ: «تَهْذِيبَ الْفُرُوقِ» لِلْمَكِّيِّ (ج ٤ ص ٢٢٥)، وَ«الْإِحْكَامَ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٦ ص ٢٢٥)، وَ«الْإِعْتِصَامَ» لِلشَّاطِئِيِّ (ج ٢ ص ٦٢).

قُلْتُ: فَالْمُقَلَّدُ فِي الْفِقْهِ وَالْعَقِيدَةِ، هَذَا يُعْتَبَرُ مُعَانِدًا، وَمُشَاقًّا فِي الدِّينِ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَرْجِعَ عَن أَخْطَائِهِ فِي الدِّينِ.^(١)

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُنَيْنِيِّ رحمته فِي «الْإِبْتِدَاعِ فِي كَمَالِ الشَّرْعِ وَخَطَرِ الْإِبْتِدَاعِ» (ص ٤): (أَيُّهَا الْمُسْلِمُ فَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَنْ ابْتَدَعَ شَرِيعَةً فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَوْ بِقَصْدٍ حَسَنٍ، فَإِنَّ بَدْعَتَهُ هَذِهِ مَعَ كَوْنِهَا ضَلَالَةً؛ تُعْتَبَرُ طَعْنًا فِي دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، تُعْتَبَرُ تَكْذِيبًا لِلَّهِ تَعَالَى، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٣]؛ لِأَنَّ هَذَا الْمُبْتَدِعُ الَّذِي ابْتَدَعَ شَرِيعَةً فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَلَيْسَتْ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى؛ كَأَنَّهُ يَقُولُ بِلِسَانِ الْحَالِ: إِنَّ الدِّينَ لَمْ يَكْمُلْ، لِأَنَّهُ قَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ هَذِهِ الشَّرِيعَةُ، الَّتِي ابْتَدَعَهَا يَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ). اهـ.

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُ مَا سَبَقَ: مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٦٠٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٨٩١) عَنِ حُدَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: (قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَامًا، مَا تَرَكَ شَيْئًا يَكُونُ فِي مَقَامِهِ ذَلِكَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، إِلَّا حَدَّثَ بِهِ، حَفِظَهُ مَنْ حَفِظَهُ، وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ).

* فَتَبَّتْ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ؛ لَمْ يَمُتْ حَتَّى آتَى بِيَّانِ جَمِيعِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي أَمْرِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا، وَهَذَا لَا مُخَالَفَ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

(١) وَأَنْظُرْ: «الْإِعْتِصَامُ» لِلشَّاطِئِي (ج ١ ص ٦٢).

قُلْتُ: فَالْمُبْتَدِعُ يُخَالِفُ هَذَا الْأَصْلَ، وَيَسْتَدْرِكُ عَلَى الشَّارِعِ أَنَّهُ عَلِمَ مَا لَمْ يَعْلَمَهُ الشَّارِعُ، وَهَذَا إِنْ كَانَ مَقْصُودًا لِلْمُبْتَدِعِ؛ فَهُوَ كُفْرٌ بِالشَّرِيعَةِ وَالشَّارِعِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَقْصُودٍ، فَهُوَ ضَلَالٌ مُبِينٌ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٣٥): (وَالْأَسَاسُ الَّذِي تُبْنَى عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ، وَهُمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ).

* وَهُمْ: أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَمَنْ لَمْ يَأْخُذْ عَنْهُمْ: فَقَدْ ضَلَّ وَابْتَدَعَ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَالضَّلَالَةُ وَأَهْلُهَا فِي النَّارِ. اهـ.

* فَيَبِينُ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، أَنَّ مَنْ لَمْ يَأْخُذْ آثَارَ الصَّحَابَةِ ﷺ، فَهُوَ ضَالٌّ وَمُبْتَدِعٌ فِي الدِّينِ.

* وَذَلِكَ: أَنَّ الْحَقَّ وَالصَّوَابَ، مَعَ آثَارِ الصَّحَابَةِ ﷺ، وَلَا يَتَعَدَّاهُمُ الْحَقُّ أَبَدًا.^(٢)

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٥٤): (قَوْلُهُ: «فَمَنْ لَمْ يَأْخُذْ عَنْهُمْ، فَقَدْ ضَلَّ، وَابْتَدَعَ»؛ فَمَنْ لَمْ يَأْخُذْ دِينَهُ عَنِ الصَّحَابَةِ ﷺ، الَّذِينَ هُمْ: نَقَلَةُ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، فَلَيْسَ هُوَ عَلَى الْحَقِّ).

* فَإِذَا طَعِنَ فِيهِمْ: بَطَلَ نَقْلُهُمْ، فَقَصْدُ أَعْدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ: إِبْطَالُ الْإِسْلَامِ، لَكِنْ جَاءُوا بِهَذِهِ الْحِيلَةِ الْخَبِيثَةِ.^(٣) اهـ.

(١) ثُمَّ يَأْتِي: «الْمُقَلَّدُ» هَذَا، وَيَقْعُدُ أَصُولًا فَاسِدَةً عَلَى الشَّرْعِ، فَتَعَدَّى الشَّرْعَ فَشَدَّ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَهَلَكَ، وَلَا بُدَّ.

(٢) وَانظُرْ: «شَرْحِ السُّنَّةِ» لِلْبَرْبَهَارِيِّ (ص ٦٤).

وَمِنْهُ: قَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ١١٩): (وَإِذَا سَمِعْتَ الرَّجُلَ: تَأْتِيهِ بِالْأَثَرِ، فَلَا يُرِيدُهُ، وَيُرِيدُ الْقُرْآنَ، فَلَا تَشْكُ: أَنَّهُ رَجُلٌ قَدْ اِحْتَوَى عَلَى الرِّزْدَقَةِ، فَقُمْ مِنْ عِنْدِهِ، وَدَعُهُ). اهـ.

قُلْتُ: فَهَذَا الَّذِي يَحْتَجُّ بِالْقُرْآنِ بَرَعِمِهِ، وَلَا يَحْتَجُّ بِالسُّنَّةِ: مُبْتَدِعٌ.
* فَمَا بِالْكَ: بِمَنْ يَحْتَجُّ بِالْأَحَادِيثِ الْمَعْلُومَةِ، وَيَحْتَجُّ بِالْفَتَاوَى الْمُخَالَفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْأَثَرِ، وَيَحْتَجُّ بِالْآرَاءِ لِلرَّجَالِ، فِي أَحْكَامِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.
* وَلَا يَحْتَجُّ بِالْكِتَابِ، وَلَا بِالسُّنَّةِ، وَلَا بِالْأَثَرِ: فَهَذَا هُوَ «الْمُبْتَدِعُ»، لِأَنَّهُ اِحْتَوَى عَلَى: الْبِدْعَةِ، وَلَا بَدَّ، فَعَلِمَ بِهِ مَنْ عَلِمَ، وَجَهَلَهُ مَنْ جَهَلَ.

قَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ١٢٥): (فَاللَّهُ، اللهُ: فِي نَفْسِكَ، وَعَلَيْكَ بِالْأَثَرِ، وَأَصْحَابِ الْأَثَرِ). اهـ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ، لِرَجُلٍ: (يَا ابْنَ أَخِي، إِذَا حَدَّثْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه حَدِيثًا، فَلَا تَضْرِبْ لَهُ الْأَمْثَالَ) ^(١)؛ يَعْنِي: تُدْخِلَ فِيهَا الرَّأْيَ الْمَذْمُومَ. ^(٢)

(٣) قُلْتُ: وَ«الْمُقَدَّدُ» هَذَا، بِقَوْلِهِ هَذَا فِي: «إِحْدَاثِهِ»، يُرِيدُ أَنْ يُبْطِلَ الْأَحَادِيثَ، وَالْآثَارَ فِي الدِّينِ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ.

* فَهُوَ يَسْتَعْمِلُ الْحَيْلَ لِإِبْطَالِ الْآثَارِ، لَكِنْ هَيْهَاتَ... هَيْهَاتَ.

(١) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «السُّنَنِ» (٢٢).

وَأِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَالْأَثَرُ: حَسَنَةُ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» (ج ١ ص ٩).

قُلْتُ: وَتَعَصَّبُ «الْمُقَلِّدُ» هَذَا، لِأَرَائِهِ الْبَاطِلَةَ، وَيُحِيلُ إِلَى اخْتِلَافِ الْمُتَأَخِّرِينَ، يُرِيدُ بِذَلِكَ، أَنْ يَقْطَعَ صِلَةَ الشَّبَابِ^(١)، بِأَثَارِ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِالتَّالِيِ يَقْطَعُ صِلَتَهُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ، وَالْآثَارَ، ضِدَّ آرَائِهِ الشَّاذَّةِ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِ الْأُصُولِ، وَأَحْكَامِ الْفُرُوعِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٨٧)؛ فَيَمْنُ زَعَمَ أَنَّهُ يُضَيِّفُ حُكْمًا عَلَى أَثَارِ الصَّحَابَةِ ﷺ: (وَيَزَعُمُ أَنَّ لَهُ مَجَالَ، أَنْ يَتَكَلَّمَ، أَوْ يُضَيِّفَ شَيْئًا).

* فَهَذَا يُرِيدُ الشَّرَّ بِالنَّاسِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ ﷺ، مَا تَرَكُوا مِمَّا سَمِعُوا مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، أَوْ رَأَوْهُ: شَيْئًا؛ إِلَّا بَلَّغُوهُ لِلْأُمَّةِ بِأَمَانَةٍ، وَبَيَّنُّوهُ لِلْأُمَّةِ.

* وَلِذَلِكَ يُقَدِّمُ تَفْسِيرَ الصَّحَابَةِ ﷺ، عَلَى تَفْسِيرِ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ: تَلَامِيذُ الرَّسُولِ ﷺ، وَسَمِعُوا مِنْهُ ﷺ الْقُرْآنَ، وَسَمِعُوا مِنْهُ الْأَحَادِيثَ، وَسَمِعُوا مِنْهُ بَيَانَ الْقُرْآنِ، وَرَأَوْا عَمَلَهُ ﷺ، فَتَقَلُّوا ذَلِكَ بِأَمَانَةٍ، فَهُمْ: لَمْ يَتْرَكُوا شَيْئًا). اهـ.

قُلْتُ: فَالْآيَاتُ، وَالْأَحَادِيثُ، وَالْآثَارُ، الَّتِي يُرَدِّهَا: «الْمُقَلِّدُ» فِي الدِّينِ، هِيَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ.

(٢) وَانظُرْ: «شَرْحِ السُّنَّةِ» لِلشَّيْخِ الْفَوْزَانِيِّ (ص ٩٠).

(١) لِكَيْ يَنْفَرَسَ بِهِمْ عَلَى هَوَاهُ فِي الدِّينِ، لَكِنْ هَيْهَاتَ ... هَيْهَاتَ.

* مِنْ أَيْنَ جَاءَتْ؟ فَإِنَّهَا جَاءَتْ مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، هُمُ الَّذِينَ حَمَلُوهَا لَنَا، وَرَوَوْهَا كَامِلَةً، مَا تَرَكُوا شَيْئًا مِنْ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى؛ إِلَّا بَلَّغُوهُ، كَمَا تَحَمَّلُوهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

* وَاللَّهُ تَعَالَى اخْتَارَهُمْ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَالْحَمَلِ عَنْهُ ﷺ، وَالرِّوَايَةِ عَنْهُ ﷺ، فَاخْتَارَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى لِحَمَلِ هَذِهِ الْأُصُولِ. (١)

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٨٨):
(فَالصَّحَابَةُ الْأَكْرَمُونَ، هُمْ: الَّذِينَ بَلَّغُونَا عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، فَمَقَامُ الصَّحَابَةِ ﷺ فِي الدِّينِ؛ مَقَامٌ عَظِيمٌ، وَلَا يُتَّهَمُونَ أَنَّهُمْ: أَخَفَوْا شَيْئًا، أَوْ كَتَمُوا شَيْئًا، وَلَمْ يُبَيِّنُوهُ). اهـ.
قُلْتُ: وَمَرَادُ «هَذَا الْمُقَلَّدُ» هَذَا، أَنْ يُشَكَّكَ الشَّبَابُ فِي دِينِهِمْ، وَهَذَا الْفِعْلُ سَبِيلُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، فَيَجِبُ الْحَذَرُ مِنْ هَذَا الصَّائِلِ فِي الدِّينِ. (٢)

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٣٩): (وَاعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ: أَنَّهُ لَا يَتِمُّ إِسْلَامُ عَبْدٍ، حَتَّى يَكُونَ مُتَّبِعًا، مُصَدِّقًا، مُسَلِّمًا.
* فَمَنْ زَعَمَ: أَنَّهُ بَقِيَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ الْإِسْلَامِ لَمْ يَكْفُونَاهُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَقَدْ كَذَّبَهُمْ، وَكَفَى بِهِ فُرْقَةً، وَطَعْنَا عَلَيْهِمْ، وَهُوَ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ، مُضِلٌّ، مُحَدِّثٌ فِي الْإِسْلَامِ مَا لَيْسَ فِيهِ). اهـ.

(١) فَيَأْتِي: «الْمُبْتَدِعُ»، وَيُرَدُّ آثَارُهُمْ.

(٢) مِنْ أَيْنَ جَاءَنَا هَذَا الْقُرْآنُ، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ، وَهَذَا الْفِقْهُ فِي الدِّينِ؟ إِلَّا مِنْ حَمَلِهِمْ، وَتَحَمُّلِهِمْ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، وَهُمْ الَّذِينَ حَمَلُوا لَنَا هَذَا الدِّينَ.

* وَالْمُرَادُ بِأَثَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، هِيَ الْأَحَادِيثُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾

[يُونُسُ: ٤٤].

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٧٩): (وَإِذَا سَمِعْتَ الرَّجُلَ

يَطْعَنُ عَلَى الْأَثَارِ، وَلَا يَقْبَلُهَا، أَوْ يُنْكِرُ شَيْئًا مِنْ أَحْبَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَاتَّهَمَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ رَدِيءُ الْقَوْلِ وَالْمَذْهَبِ، وَإِنَّمَا طَعَنَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا عَرَفْنَا اللَّهَ تَعَالَى، وَعَرَفْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَعَرَفْنَا الْقُرْآنَ، وَعَرَفْنَا الْخَيْرَ وَالشَّرَّ، وَالدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ: بِالْأَثَارِ). اهـ.

* فَأَلْزَمَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، الرَّجُلَ الَّذِي يَطْعَنُ عَلَى الْأَثَارِ، وَلَا يَقْبَلُهَا،

بِتُّهْمَتِهِ فِي الْإِسْلَامِ، وَالطَّعْنِ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بِمُجَرَّدِ أَنَّهُ لَمْ يَقْبَلِ الْأَحَادِيثَ، وَالْأَثَارَ.

* وَهَذَا الَّذِي أَلْزَمْنَاهُ: «الْمُقَلِّدُ» تَمَامًا، حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَقْبَلِ الْأَثَارَ، وَيَرُدُّ الْأَثَارَ،

وَلَا يَحْكُمُ بِهَا، فَاتَّهَمَهُ بِالْبِدْعَةِ، وَاتَّهَمَهُ فِي الْإِسْلَامِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٨٧): (وَاعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ: أَنَّهُ

مَا كَانَتْ زَنْدَقَةٌ قَطُّ وَلَا كُفْرٌ، وَلَا شَكٌّ وَلَا بِدْعَةٌ، وَلَا ضَلَالَةٌ وَلَا حَيْرَةٌ، فِي الدِّينِ إِلَّا مِنْ الْكَلَامِ، وَأَصْحَابِ الْكَلَامِ وَالْجِدَالِ، وَالْمِرَاءِ وَالْخُصُومَةِ، وَالْعَجَبِ كَيْفَ يَجْتَرِئُ الرَّجُلُ عَلَى الْمِرَاءِ وَالْخُصُومَةِ وَالْجِدَالِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غَافِرُ: ٤]؛ فَعَلَيْكَ بِالتَّسْلِيمِ وَالرَّضَى بِالْأَثَارِ وَأَهْلِ الْأَثَارِ، وَالْكَفِّ وَالسُّكُوتِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٩٩): (وَاعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ: أَنَّ مَنْ قَالَ فِي دِينِ اللهِ بِرَأْيِهِ وَقِيَاسِهِ وَتَأْوِيلِهِ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ مِنَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَقَدْ قَالَ عَلَى اللهِ تَعَالَى مَا لَا يَعْلَمُ، وَمَنْ قَالَ عَلَى اللهِ تَعَالَى مَا لَا يَعْلَمُ، فَهُوَ مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ^(١))، وَالْحَقُّ مَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللهِ تَعَالَى، وَالسُّنَّةُ: سُنَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٣٦٦): (قَوْلُهُ: «مَنْ قَالَ فِي دِينِ اللهِ بِرَأْيِهِ وَقِيَاسِهِ وَتَأْوِيلِهِ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ مِنَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَقَدْ قَالَ عَلَى اللهِ تَعَالَى مَا لَا يَعْلَمُ»؛ فَالَّذِينَ لَيْسَ بِالرَّأْيِ، إِنَّمَا هُوَ بِالِاتِّبَاعِ، لَيْسَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ، وَلَا بِالْقِيَاسِ، وَالْمُرَادُ: الْقِيَاسُ الْفَاسِدُ، لَا الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ، فَالَّذِينَ لَيْسَ بِالرَّأْيِ، وَلَا بِالْقِيَاسَاتِ، وَلَا بِالْأَفْكَارِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِالْوَحْيِ الْمُنَزَّلِ عَلَى النَّبِيِّ الْمُرْسَلِ، هَذَا هُوَ الدِّينُ). اهـ.

* لِذَلِكَ: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ، بِقَوْلِ عَالِمٍ فِي مَسَائِلِ الزَّعَاعِ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ: النَّصُّ، وَالْإِجْمَاعُ.^(٢)

قَالَ تَعَالَى: «وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا» [النِّسَاءُ: ٨٢].

(١) التَّكْلِيفُ: هُوَ الْقَوْلُ فِي الدِّينِ، بِلَا حُجَّةٍ!.

انظُرْ: «شَرْحِ السُّنَّةِ» لِلشَّيْخِ الْفَوْزَانِيِّ (ص ٣٦٦).

(٢) وَانظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢٦ ص ٢٠٢)، وَ«مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» لِلْبَغَوِيِّ (ج ٢ ص ٢٤٢)، وَ«الصَّوَاعِقَ الْمُرْسَلَةَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٣ ص ٨٢٦)، وَ«إِعْلَامَ الْمُؤَقِّعِينَ» لَهُ (ج ٢ ص ٩١)، وَ«تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٧ ص ٢٢٦٤)، وَ«جَامِعَ الْبَيِّنَاتِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١٤ ص ٣٣).

قَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَعْلَامِ الْحَدِيثِ» (ج ٣ ص ٢٩٢): (وَلَيْسَ الْإِخْتِلَافُ حُجَّةً، وَبَيَانُ السُّنَّةِ: حُجَّةٌ عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ، مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ). اهـ.
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٦ ص ٢٠٢): (وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ فِي مَسَائِلِ النَّزَاعِ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ: النَّصُّ، وَالْإِجْمَاعُ، وَدَلِيلٌ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ ذَلِكَ تَقَرَّرَ مُقَدِّمَاتُهُ بِالْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، لَا بِأَقْوَالِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ يُحْتَجُّ لَهَا بِالْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، لَا يُحْتَجُّ بِهَا عَلَى الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٢٩٩): (الْإِخْتِلَافُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَ أَحَدٍ عَلِمْتُهُ مِنْ فُقَهَاءِ الْأُمَّةِ، إِلَّا مَنْ لَا بَصَرَ لَهُ، وَلَا مَعْرِفَةَ عِنْدَهُ، وَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِهِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٢٢): (وَدَلِيلُ أَنَّ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ قَدْ أَحْكَمَا أَمْرَ الدِّينِ كُلَّهُ، وَتُبَيَّنَ لِلنَّاسِ، فَعَلَى النَّاسِ الْإِتِّبَاعُ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ مُجَاهِدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الْحَجَرُ: ٤١]؛ قَالَ: (الْحَقُّ يَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَعَلَيْهِ طَرِيقُهُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» تَعْلِيْقًا؛ (ج ٤ ص ١٧٣٦)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١٤ ص ٣٣)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٧ ص ٢٢٦٤)، وَآدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ فِي «تَفْسِيرِ مُجَاهِدٍ» (ص ٤١٦).

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته: (لَقَدْ ضَلَّ مَنْ تَرَكَ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَوْلِ مَنْ بَعْدَهُ).

أثر صحيح

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٨٦) مِنْ طَرِيقِ يُوسُفَ ابْنِ الْقَاسِمِ الْمِيَانِجِيِّ، حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَتْحِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ صَاعِدٍ، نَا بَحْرًا، نَا الشَّافِعِيَّ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته: (إِذَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي خِلَافَ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُولُوا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَدَعُوا مَا قُلْتُ).

أثر صحيح

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٨٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (٢٤٩)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢١٧)، وَفِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٠٧)، وَأَبُو شَامَةَ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١٠٩)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥١ ص ٣٨٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الرَّبِيعَ بْنَ سُلَيْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمته قَالَ: (مَنْ رَدَّ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ؛ فَهُوَ عَلَى شَفَا هَلَكَةٍ).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ١٩٢)، وَابْنُ مُفْلِحٍ فِي «الْمَقْصَدِ
الْأَرْشَدِ» (١٣٦)، وَابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (ج ٢ ص ١٥)، وَالذَّهَبِيُّ فِي
«السِّيَرِ» (ج ١١ ص ٢٩٧)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» (ص ٢٤٩)،
وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٢٨٩)، وَاللَّالِكَايِيُّ فِي «أُصُولِ الْإِعْتِقَادِ»
(٧٣٣)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (ج ١ ص ٤٢٥)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ
الْكُبْرَى» (٩٧) مِنْ طُرُقِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٣٢).

قُلْتُ: إِنَّا نَتَّبِعُ، وَلَا نَبْتَدِعُ، وَنَقْتَدِي، وَلَا نَبْتَدِي، وَلَكِنْ نَضِلُّ مَا تَمَسَّكْنَا بِالْأَثَارِ.



فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
(١) الْمُقَدِّمَةُ.....	٥
(٢) ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ، لَمْ يَمُتْ حَتَّى أَتَى بِبَيَانِ جَمِيعِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي أَمْرِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا، وَهَذَا لَا مُخَالَفَ عَلَيْهِ: مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ.....	٨

